

مسعود بارزاني في 2007

جهد استباقية للحفاظ على وحدة العراق



شهد عام 2007 حضوراً طليعياً لرئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني حيث شكّل موضع ثقل في قضايا العراق الداخلية ما جعل كردستان منطقة تفاهات بالنسبة للمشهد السياسي العراقي كما ان تواجد الرئيس مسعود بارزاني ببغداد كان يعد، استباقاً، عامك حسم وشهد لقضايا هامة كانت تهدد النسيج السياسي بالتفكك والانفراط .

الرئيس مسعود بارزاني كان في دوره الاساس نقطة قوة بالنسبة للإقليم حيث كان يرمحاً نحواً متصاعداً في القدرات الذاتية فضلاً عن كونه شكلاً مركزياً قوياً في الدفاع عن حقوق الكرد وادارة علاقات الاقليم في المحيطين الوطني والولدي.

ان عدم تنفيذ بنود وفقرات المادة مئة واربعين في موعدها لا يعني ان المادة مئة واربعين قد تم رفضها بل ان تنفيذ المادة يعزز وحدة العراق ويزيل خطراً كبيراً على طريق أمن واستقرار البلد .

وفيما يتعلق بالغاز والنفط أشار الى ان النفط والغاز ملك لكل الشعب العراقي في كافة الأقاليم والمحافظات، وأن حق إبرامنا لعقود الإستثمار في ميدان النفط والغاز آجازه الدستور لنا ولا يعتبر تجاوزاً على صلاحيات السلطات المركزية بهذا الخصوص، وقال: يجب توزيع واردات النفط والغاز المستخرج في كل أنحاء العراق بما فيها إقليم كردستان بشكل منصف وعادل يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع أنحاء العراق دون تعلق الأمر على قرار أو مزاج شخص أو أشخاص معينين، وقال إن حل هذه المشاكل وما شابهها لا يأتي إلا عبر الحوار الديمقراطي البناء وليس خلال التصريحات الضخمية أو التهديدات المبنية، متبشراً إلى أنه كلما خطونا خطوة نحو حل تلك المشاكل كلما تعزز موقفنا نحو بناء التحالف الإستراتيجي بين كافة المكونات الاستراتيجية. وفيما يتعلق بالمعلم، جدد بارزاني التأكيد على ان الاقليم لن يرفع راية النظام السابق فوق مؤسساته لأنها تمثل نظام البعث الزائل"، وأضاف ان رئاسة الاقليم وجهت رسالة رسمية الى رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء ومجلس النواب العراقي طالبت فيها بالعمل على حل معضلة المعلم العراقي واستبدال العلم البعثي بأخر يجسد ازادة الشعب العراقي. وتابع بارزاني ان النظام البعثي قد زال وهناك قانون لاجتثاث البعث، لذا فان بقاء العلم الذي يعبر عن شعارات البعث الزائل لا مبرر ولا معنى له"، مؤكداً ان اقليم كردستان لم يتخذ قراراً بعدم رفع العلم البعثي بل يابى رفض العلم البعثي، مشدداً في الوقت ذاته على ان مجلس النواب العراقي ينبغي له ان يحدد علماً جديداً للعراق يحظى بموافقة جميع الاطراف، وقال "نحن مستعدون لرفع العلم العراقي الخاص بالبعهد الملكي او الجمهوري او اي علم آخر يقره البرلمان العراقي".

بيرس تطبيق المادة (140) من الدستور العراقي وشدد على ان اي قرار يخص تلك المادة، يجب ان يتخذها الشعب الكردي. وتطرق رئيس الاقليم خلال اللقاء الى المادة (140)، وأشار في هذا الصدد الى تاريخ صدورهما وكيفية تعاطي الحكومات المركزية المتعاقبة على السلطة بعد عام 2003 والمراحل التي تم تجاهل تنفيذها، مؤكداً على ان اي قرار بشأن هذه المادة يجب ان يتخذه الشعب الكردي، وذلك يتطلب تعاوناً من العراق والاتحاد الاوربي بشكل عام خلال اللقاء على كيفية التعاطي مع المادة مستقبلاً مع المشاكل الدستورية والقانونية الموجودة.

كما إستقبل رئيس الاقليم مسعود بارزاني، الجنرال جي كارنر والوفد المرافق له. وتطرق اللقاء الى الأوضاع في كردستان وكيفية مساعدة تجربة الإقليم على الصعيد الاقتصادي وعلى الصعيد الدولي، فضلاً عن العلاقات القائمة بين الإقليم والحكومة المركزية، كما تطرق اللقاء الى القوانين التي تصدر عن البرلمان العراقي والانتخابات المقبلة في الولايات المتحدة.

كما أكد رئيس إقليم كردستان خلال لقائه نائب وزيرة الخارجية الاميركية لشؤون الاقتصاد والزراعة والطاقة ان الإقليم جزء من السلطة ولا يجب النظر إليه كطرف معارض، موضحاً انه من الضروري ان تكون عائدات النفط العراقية في خدمة جميع مكونات الشعب العراقي بصورة متساوية.

وتناول رئيس الاقليم بإسهاب العلاقات القائمة بين الإقليم وكردستان وبغداد، مشيراً الى ان "الاقليم جزء من السلطة ولا يجب النظر اليه كطرف معارض.. ومما دامت السلطة في بغداد سلطة جماعية، لا بد ان تتخذ القرارات بصورة مشتركة".

كما بحث رئيس الاقليم مع السفير الأميركي راين كروكر والوفد المرافق له في اربيل مجموعة من المحاور ومنها الوضع الأمني في البلاد والتقدم الذي يشهده خاصة في بغداد والرمادي، ومجموعة القوانين التي تمت مناقشتها من قبل عدد من الاطراف السياسية وهي الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني وحزب الدعوة والمجلس الاعلى الاسلامي والحزب الاسلامي العراقي والتي رفعت في حينها إلى مجلس النواب. وتناول الجانبان ايضا العلاقات الاميركية والعراق الفدرالي وبحث قضية تركيا مع حزب العمال الكردستاني وإقليم كردستان وتركيا.

وكان رئيس إقليم كردستان قد بحث مع وفد اميركي برئاسة الدبلوماسي ديفيد

قلناها علناً ونقولها وتكررها، نحن نعتقد ان هناك من يكره الحرب أكثر مني، لأنني أعرف نتائج الحرب وأعرف تبعاتها ومآسيها، نحن ضد الحرب لكن إذا اعتدى علينا لا بد ان ندافع عن أنفسنا، أزمة حزب العمال الكردستاني هي حجة، فكلما ينمو ويتطور إقليم كردستان تفتعل مشكلة هدفها إيقاف أو إعاقة النمو والتطور في إقليم كردستان لا اعتقد ان الهدف هو "PKK" وأضاف "كما ان هناك أفرعاً سياسية من أزمة الحزب، ومع الأسف الشديد نحن نلاحظ ان تركيا ليست لودها تصعد في الأزمة وإنما هناك دولا إقليميه أخرى تحاول ان تتفانم مع تركيا لحد من تطور إقليم كردستان، وكأنها وكأن إقليم كردستان وتطور إقليم كردستان هو الهاجس الوحيد لدى هذه الدول ولا اعلم لماذا؟ الحقيقة نحن لسنا مصدر أي تهديد لأي دولة من هذه الدول، نحن نمد لكل هذه الدول يد الصداقة والتعاون.. نحن طلاب السلام والأمان في المنطقة، مع العلم ان كردستان ليست مثل أفغانستان، ولا يمكن لأي منظمة إرهابية، ولا يمكن لأي جماعة إرهابية ان تستقر في كردستان، الشعب الكردي لا يمكن ان يقبل ان تتحول كردستان إلى ملاجئ وملاذ للإرهابيين".

وكان لأنضمام رئيس إقليم كردستان الى اجتماعات القيادات السياسية في بغداد لبحث قضايا السحاب جبهة التوافق والاتفاق العامل الأساس في وقف تداعيات الأزمة حيث ساهمت مباحثاته في ابقاء الباب مفتوحاً امام خيارات عدة فضلاً عن مساهمته في التهدئة وفي تقريب وجهات النظر بين الاطراف المتناظرة، وجاء توقيعة على إتادة التقاد بارزاني ليكون عاملاً أساساً للمادة 140 من الدستور وتحذيره من المماطلة في قضية اجراء الاستفتاء الا انه شدد على ضرورة تماسك حكومة الوحدة الوطنية ودعا الاطراف المتناظرة الى مراجعة حساباتها منوها الى ان وجود العراق الجديد حقيقة واقعة يضع الجميع امام مسؤولية التقبول بمبدأ المشاركة، وقال بارزاني وجرى في تفكيره في إسقاط حكومة المالكي عليه ان يقدم البديل، أما الآن فكل البديل غير مشجعة لذلك يجب ان تبقى هذه الحكومة.

وعلى صعيد العلاقات الخارجية إستقبل رئيس إقليم كردستان في صلاح الدين وفداً فرنسياً برئاسة جان فرانسوا سفير فرنسا في العراق. وجرى في اللقاء تسليم رسالة من وزير الخارجية الفرنسي الى الرئيس مسعود بارزاني، حيث أكد فيها على قرار وزارة الخارجية الفرنسية بضرورة افتتاح قنصلية في اربيل الاقليم الذي سيعزز العلاقات بين فرنسا وإقليم كردستان. وتباحث الجانبان بشأن الأوضاع الأمنية في العراق، والاتفاقية التي تم توقيعها بين بعض الأحزاب السياسية، وتأثير تلك الاتفاقية على مستقبل العراق برمته.

قيادة مشتركة

شهد عام 2007 إبرام اتفاقية تشكيل قيادة مشتركة للحزبين، الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة الرئيس جلال طالباني والحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني. وجاء الاعلان عن ابرام الوثيقة على لسان الرئيس، خلال مؤتمر صحافي في موسع عقده في منتجع دوكان بمحافظة السليمانية حيث أكد فيها ان الاتفاقية الاستراتيجية خطوة مهمة وانها لا تهمش دور الاحزاب الكردستانية الأخرى، بل على العكس من ذلك تدعو الى تعزيز العلاقات التضالنية مع سائر القوى والاحزاب الكردستانية. وتعد وثيقة توحيد القيادة احدى اهم نقاط استكمال وحدة الاقليم السياسية فضلاً عن انها تعتبر انطلاقة ثقة نحو مستقبل راسخ وأمن متطور.

متابعة: الهدايا

وكان لأنضمام رئيس إقليم كردستان الى اجتماعات القيادات السياسية في بغداد لبحث قضايا السحاب جبهة التوافق والاتفاق العامل الأساس في وقف تداعيات الأزمة حيث ساهمت مباحثاته في ابقاء الباب مفتوحاً امام خيارات عدة فضلاً عن مساهمته في التهدئة وفي تقريب وجهات النظر بين الاطراف المتناظرة، وجاء توقيعة على إتادة التقاد بارزاني ليكون عاملاً أساساً للمادة 140 من الدستور وتحذيره من المماطلة في قضية اجراء الاستفتاء الا انه شدد على ضرورة تماسك حكومة الوحدة الوطنية ودعا الاطراف المتناظرة الى مراجعة حساباتها منوها الى ان وجود العراق الجديد حقيقة واقعة يضع الجميع امام مسؤولية التقبول بمبدأ المشاركة، وقال بارزاني وجرى في تفكيره في إسقاط حكومة المالكي عليه ان يقدم البديل، أما الآن فكل البديل غير مشجعة لذلك يجب ان تبقى هذه الحكومة.

قنصلية فرنسية

وكان لأنضمام رئيس إقليم كردستان الى اجتماعات القيادات السياسية في بغداد لبحث قضايا السحاب جبهة التوافق والاتفاق العامل الأساس في وقف تداعيات الأزمة حيث ساهمت مباحثاته في ابقاء الباب مفتوحاً امام خيارات عدة فضلاً عن مساهمته في التهدئة وفي تقريب وجهات النظر بين الاطراف المتناظرة، وجاء توقيعة على إتادة التقاد بارزاني ليكون عاملاً أساساً للمادة 140 من الدستور وتحذيره من المماطلة في قضية اجراء الاستفتاء الا انه شدد على ضرورة تماسك حكومة الوحدة الوطنية ودعا الاطراف المتناظرة الى مراجعة حساباتها منوها الى ان وجود العراق الجديد حقيقة واقعة يضع الجميع امام مسؤولية التقبول بمبدأ المشاركة، وقال بارزاني وجرى في تفكيره في إسقاط حكومة المالكي عليه ان يقدم البديل، أما الآن فكل البديل غير مشجعة لذلك يجب ان تبقى هذه الحكومة.

أزمة حزب العمال

مع بروز أزمة حزب العمال الكردستاني، أكد رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني، ان الأكراد ليسوا جزءاً من مشكلة الصراع بين تركيا وحزب العمال الكردستاني، وقال ان "مشكلة PKK ليست وليدة اليوم.. القتل اندلع منذ 33 عاماً فإذا كان الحل العسكري حلاً ناجحاً لماذا لم يقض الجيش التركي على PKK خلال تلك المدة؟ لقد قضينا كل الحلول العسكرية وفشلوا وهذا دليل على ان هذه القضية لا يمكن ان تحل عسكرياً، ولو جربت تركيا الحل السياسي الحل السلمي مرة واحدة لجنّت نتائج ايجابية، وكما قلت مراراً نحن مستعدون لدعم تركيا بكل قوة إذا اعتمدت والسياسي". وتابع القول "لن نسلم لحزب العمال الكردستاني ان ينقلوا معركتهم مع الجيش التركي إلى داخل كردستان".

وبين رئيس إقليم كردستان موقفه من العمليات العسكرية بالقول "أنا ضد العنف ولست مؤيداً له، ولا أوافق على ان يستخدم عناصر حزب العمال الكردستاني أراضي إقليم كردستان



علاقات داخلية

وبشأن علاقة قيادات الاقليم مع بقية الاطراف السياسية بالعراق قال الرئيس بارزاني "نحن في إقليم كردستان لدينا أفضل العلاقات مع القوى المعتدلة في الجانب السنني والشيعي أيضاً، ولا زلنا نحافظ بعلاقات جيدة وعلاقات ايجابية جداً، ولدينا علاقات واسعة مع العشائر السنية بعد ما قامت بدور ملحوظ في مكافحة الإرهاب وتحسن الوضع الأمني في العديد من المناطق"، وأضاف ان رئيس الوزراء "نوري المالكي انسان وطني وهو عراقي، وأنا لا أشك في وطنيته وفي إخلاصه وفي تضانيه في سبيل العراق". وقال ايضا "نحن مستعدون لأن نساعد حكومة بغداد في هذا الوضع لكي نحمي أي منطقة أو قلايئنا عن قضية العراق كلها، ولم نتصرف خلاف الدستور بشكل نزلت علينا عن بغداد او نتصرف وكأننا مستقلون عنها، نحن ملتزمون بالوحدة الوطنية، ملتزمون بوحدة العراق".

بارزاني: لا نؤيد التقسيم

وإشير في خريف عام 2007 قراراً للكونغرس الأمريكي قال البعض عنه يقسم العراق الى ثلاث مناطق، وحول هذا القرار قال رئيس إقليم كردستان "لم نفهم القرار على أنه تقسيم للعراق، القرار هو تطبيق للدستور وتطبيق لقرار برلمان العراق الذي أجاز إقامة إقاليم فدرالية. القرار يقول ان الحل هو حل فدرالي وهذا صحيح والدستور العراقي اعتمد الحل الفدرالي، وهي حل لمشاكل العراق.. نحن لا نؤيد التقسيم، ولكن موقفنا واضح نحن مع الفيدرالية وابدنا الدستور وساهمنا في العملية السياسية وساهمنا في إسقاط النظام، من اجل ان يكون عراقاً فدرالياً، فالتراجع عن الفدرالية هو التناقض

الموقف من الولايات المتحدة

وعن الموقف من الولايات المتحدة، أكد الرئيس بارزاني "نحن حلفاء أميركا

هم وفد نيونوا

وقال ايضا ان هناك أصواتاً تشن حملة ضد الشعب الكردستاني فيما يتعلق بجهودنا لترسيخ النظام الفدرالي وتأكيدنا على حماية سيادة العراق وحماية الحقوق الدولية وتحقيق حقوق الانسان وفي مقدمتها تنفيذ المادة مئة واربعين، ويعتبرون كل تلك الجهود بأنها محاولات من أجل الانفصال، وهم ينسون أن الشعب الكردي يشارك بفعالية في إعادة بناء العراق وحماية وحدته، وأن الحقيقة أثبتت أن الشعب الكردي لم يشكل خطراً على دول المنطقة وأن الأخطار التي يتحدثون عنها هي من صنع خيالاتها الأنظمة الحاكمة في المنطقة. وفيما يتعلق بالمادة مئة واربعين قال الرئيس بارزاني إن تنفيذها لا يعني طرد أو ترحيل أحد من كركوك لأنونا وإنما هو استعادة الحقوق التي سلبت منهم وإزالة آثار تلك السياسة الانلاسانية التي أطلق النظام البعثي البائد نفسه عليها سياسة تحريب كردستان، كما إن تطبيق المادة مئة واربعين لا يعني سلخ كركوك من العراق ولا سلباً من أية أقلية قاطنة هناك، بل تطبيق للأوضاع وإجراء التعداد السكاني واستفتاء نزيه لكي يقرر سكان المدينة مصير المدينة إدارياً في إطار عراق فيدرالي ومهما كانت نتيجة ذلك الإستفتاء فنحن ملتزمون بها، مؤكداً